.Distribution: Restricted | EB 2004/83/R.6 | 3 November 2004
Original: English | البند 6(أ) من جدول الأعمال | Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة والثمانون

روما، 1-2 ديسمبر/كانون الأول 2004

تقرير رئيس لجنة التقييم عن الدورة الخامسة الخاصة للجنة التقييم

1 - يغطي هذا التقرير مداولات لجنة التقييم في دورتها الخامسة الخاصة المنعقدة في 15 أكتوبر/تشرين الأول عام 2004. وكان البندان الرئيسيان في جدول أعمال هذه الدورة هما: (أ) الوثيقة الشاملة لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2005؛ (ب) تقييم مشروع تنمية أراضي الوادي في المنخفضات الشرقية في إريتريا. وشارك كل أعضاء اللجنة في الدورة، باستثناء كل من كندا، وألمانيا، وسويسرا. وتقدمت سويسرا بتعليقات خطية على البند (أ) قام رئيس اللجنة بتلاوتها أثناء الدورة. ورحب رئيس اللجنة بالسيد Philip Heuts عضو لجنة التقييم الجديد من بلجيكا. كما شارك المدير التنفيذي الممثل لمصر ومندوب عن السفارة الإريترية في الدورة بصفة مراقبين. وحضر المداولات عدد من موظفي الصندوق، بما في ذلك مساعد الرئيس المسؤول عن دائرة إدارة البرامج؛ ومدير مكتب التقييم؛ ومدير شعبة أفريقيا الشرقية والجنوبية بالوكالة.

2 - **برنامج عمل وميزانية مكتب التقييم لعام 2005.** نظرت اللجنة في هذه الوثيقة الشاملة التي أعدها مكتب التقييم بشأن برنامج العمل والميزانية المقترح للعام 2005، والتي تراعي تعليقات ومقترحات المجلس التنفيذي ولجنة التقييم المقدمة بعد استعراض العرض العام للموضوع ذاته في دورتيهما في سبتمبر/أيلول. وأعربت اللجنة عن مساندتها الشاملة للأهداف، والأولويات، والأنشطة التقييمية المعروضة في الوثيقة، وكذلك متطلبات الموارد البشرية والمالية التي اقترحها مكتب التقييم لعام 2005. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعرض التوضيحي الذي قدمه مكتب التقييم في مستهل المناقشات، ولاسيما فيما يتعلق بتحليل أعباء العمل لعام 2005 وتبعات هذا التحليل بالنسبة للميزانية المقترحة للمكتب. وتقدمت اللجنة بمقترحات إلى مكتب التقييم بشأن الاقتراح النهائي الذي سيرفعه إلى المجلس لينظر فيه في ديسمبر/كانون الأول. وتحتوي الفقرات التالية على موجز للقضايا الأساسية المطروحة وللمداولات التي أجرتها اللجنة.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - وأوصت اللجنة مكتب التقييم بتحسين عرض الجدول الرئيسي المدرج في الملحق الثاني من وثيقة الميزانية. وسييسر ذلك المقارنة بين ميزانية المكتب لعام 2004 والميزانية المقترحة لعام 2005. وبالإضافة إلى ذلك، فقد اقترحت اللجنة إضافة عمود آخر إلى الجدول ليعرض الزيادة/ النقص في القيمة الحقيقية بالمقارنة مع ميزانية عام 2004، دون إدراج التعديلات المتعلقة بالتضخم. وقد وافق المكتب على هذا الاقتراح، إلا أنه أشار إلى أن الميزانية ستشهد إدخال تعديل طفيف في الاقتراح النهائي الذي سيُرفع إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول. ويرجع ذلك إلى تطبيق المكتب لسعر صرف مختلف قليلاً للدولار الأمريكي مقابل اليورو وقت إعادة احتساب ميزانيته لعام 2004، حيث كانت هذه الميزانية قد أُعدَّت أولاً في سبتمبر/أيلول عام 2003. وسعر الصرف الذي سيستخدمه المكتب الآن هو السعر الذي طبَّقه الصندوق في أكتوبر/تشرين الأول عام 2004 عند إعداد برنامج عمل الصندوق وميزانيته لعام 2005.[1] على أن ذلك سيخلِّف نسبياً أثراً متواضعاً فحسب من حيث القيمة الدولارية (مبلغ إضافي يبلغ نحو 17 000 دولار أمريكي) على ميزانية مكتب التقييم النهائية المقترحة لعام 2005.

4 - وفي ضوء الأساس المنطقي المعروض في الوثيقة، فقد تساءلت اللجنة عما إذا كان من الأفضل لمكتب التقييم أن يزيد قليلاً من حجم بند الطوارئ المقترح لعام 2005. ورداً على ذلك، أكد المكتب للجنة أن مستوى بند الطوارئ المقترح سيكون كافياً للأغراض المنشودة، وهي تغطية التكاليف الإضافية في عمل لجنة التقييم وأي زيادات غير منظورة في استحقاقات الموظفين. كما أشار المكتب أنه على أساس الخبرة المكتسبة عام 2005 في تنفيذ برنامج العمل والميزانية الخاص به فإنه سيكون قادراً على صياغة اقتراح شامل عام 2006 لا يتطلب إدراج بند للطوارئ في الميزانية.

5 - وبعد ذلك سألت اللجنة عن السبب الذي دفع بمكتب التقييم إلى اعتماد مبدأ النمو الحقيقي الصفري في ميزانيته المقترحة لعام 2005، وما إذا كان هذا يمكن أن يخلق عقبات في وجه تنفيذ المكتب لبرنامج عمله لعام 2005 بصورة فعالة. واستذكر المكتب أن وثيقة برنامج عمله وميزانيته تعد بصورة مستقلة عن إدارة الصندوق، ولذلك فإن المكتب غير ملزم بمبدأ النمو الحقيقي الصفري الذي تطبقه الإدارة عند إعداد برنامج عمل الصندوق وميزانيته. ويستند قرار الحفاظ على برنامج عمل عام 2005 عند مستوى عام 2004 إلى الإقرار بالقدرة المحدودة المتاحة في الصندوق للتعامل بفعالية مع عدد أكبر من عمليات التقييم. كما أوضح مكتب التقييم أنه لا يستطيع في هذه المرحلة أن يتوقع بصورة كاملة كل المتطلبات التي قد تنشأ في العام المقبل مثلاً فيما يتصل بتنفيذ النسخة المعدلة من اختصاصات لجنة التقييم ونظامها الداخلي. وأوضح المكتب بأنه وفقاً لما أوصت به اللجنة في سبتمبر/أيلول فإنه سيرصد بشكل كامل تنفيذ برنامج العمل لعام 2005، وسيستعرض متطلباته البشرية والمالية الشاملة، وسيخلص إلى تقديم اقتراح مناسب في ميزانيته لعام 2006، حسب الاقتضاء.

6 - وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشارت اللجنة أنها تود الحصول على معلومات عن استخدام الميزانية الإدارية لمكتب التقييم على مدى العام، إلى جانب الاستعمال المتوقع للرصيد حتى نهاية السنة المناظرة. وأبلغ المكتب اللجنة أن

[1] كان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو الذي أوصت به شعبة الميزانية عند إعداد مكتب التقييم هو 0.837. وبعد ذلك قامت هذه الشعبة بإخطار المكتب قبل بضعة أيام من انعقاد دورة لجنة التقييم بأن سعر الصرف النهائي الذي سيُستخدم في إعادة احتساب ميزانية عام 2004 هو 0.819.

المعلومات المتعلقة باستخدام موارده تُدرج، كما جرت العادة، كجزء من وثائق القوائم المالية المقدمة إلى لجنة مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق بمسألة الميزانية فقد أوصت اللجنة أن يستكمل المكتب، وعلى غرار بقية وحدات الصندوق، التحول من الميزنة المستندة إلى النفقات إلى الميزنة المستندة إلى الأنشطة في عام 2005، على أساس أن الميزانية المقترحة لعام 2006 ستكون معتمدة في المقام الأول على الميزنة المستندة إلى الأنشطة.

7 - وطلبت اللجنة توضيحات عن عمليات التقييم المزمعة لاستراتيجيات الصندوق الإقليمية والتي تم وضعها عامي 2001 و2002. وأشار المكتب أولاً إلى أنه سيحتاج إلى صياغة نهج ومنهجية شاملين لهذا النوع من التقييم بالنظر إلى أنه لم ينفذ قبلا قط. ثانياً، وكما طلبت اللجنة، فقد أوضح المكتب أنه يزمع إخضاع استراتيجية إقليمية واحدة فحسب (هي استراتيجية آسيا والمحيط الهادي) لتقييم شامل. وسيتم الشروع في عملية تقييم ثانية من هذا النوع تغطي الاستراتيجية الإقليمية للشرق الأدنى وشمال أفريقيا في أواخر عام 2005، على أن يتم تنفيذ الجزء الأكبر من العمل خلال عام 2006. وأخيراً، فقد أوضح مكتب التقييم أنه على الرغم من أن الاستراتيجيات الإقليمية لم توضع في صيغة خطية رسمية قبل عام 2001، فإن كل شعبة كانت تقوم بتنفيذ استراتيجية إقليمية ضمنية. ومن هنا فإن عمليات تقييم الاستراتيجيات الإقليمية لن تركز فحسب على أحدث الاستراتيجيات الموثقة (في عام 2001 أو عام 2002)، بل إنها ستعد تقديراً عاماً للنُهج والأولويات التي اعتمدتها الشعب المعنية على مدى عدد من السنوات قبل ذلك.

8 - وبالمثل، فقد طلبت اللجنة معلومات إضافية عن وجهة تركيز عمليات تقييم البرامج القطرية التي يقوم بها مكتب التقييم. ورأت اللجنة أن هناك فائدة جمة من دراسة موضوعات عامة رئيسية ضمن بلد ما، وكذلك عبر عدد من البلدان. وفي هذا الصدد استذكر مكتب التقييم أنه قام باستحداث منهجية لعمليات تقييم البرامج القطرية عام 2003، وأن هذه المنهجية قد اختُبرت بالفعل في كل تلك العمليات عام 2004. وتولي المنهجية هذه الاهتمام المناسب لتقدير الأبعاد الاستراتيجية، والتشغيلية، والمواضيعية لعمليات الصندوق في بلد ما. وفي الحقيقة فإن الأبعاد المواضيعية ستُعنى ببعض المسائل العامة الرئيسية.

9 - وساندت اللجنة اقتراح مكتب التقييم الداعي إلى تنظيم مؤتمر للتقييم في العام المقبل، وهو ما سيمنح موظفي المكتب والشركاء الآخرين، بما في ذلك مدراء المجلس التنفيذي، فرصة لتبادل الخبرات والآراء حول قضايا التقييم ومنهجياته.

10 - ودارت المناقشات حول دور عمليات التقييم المرحلي للمشروعات على نحو ما هو محدد في سياسة التقييم. وناقشت اللجنة المزايا والعيوب بالنسبة لبرنامج عمل وميزانية مكتب التقييم في حال اعتماد مثل هذه العمليات كشرط إلزامي قبل صياغة المرحلة الثانية من المشروعات. وكرر مكتب التقييم التأكيد على فائدة عمليات التقييم المرحلي للمشروعات كأدوات لتوفير المدخلات الفورية لعملية صياغة المشروعات. وفي الوقت ذاته، وعلى نحو ما أشار التقرير السنوي لنتائج وأثر علميات الصندوق، فقد أوضح المكتب أن علميات التقييم المرحلي يمكن أن تسفر عن تحيز المكتب لأنشطة تقييم المشروعات ذات الأداء الجيد. وبالإضافة إلى ذلك أشار المكتب إلى الحاجة إلى زيادة نصيب عمليات تقييم الإنجاز في برنامج عمله، بما يوفر مجالاً أوسع لتقدير الأثر. ووافقت اللجنة على أن هذا الموضوع، وكما اقترح المكتب، يستحق المزيد من التأمل والنقاش مستقبلا.

11 - وأحاطت اللجنة علماً بعمل مكتب التقييم بشأن مواءمة دليل الرصد والتقييم. وأقر أعضاء اللجنة بأهمية المزيد من التعزيز لأنشطة التقييم الذاتي في الصندوق عموماً، لكنهم تساءلوا عن الكيفية التي يزمع المكتب المضي بها في هذا المجال. وأخطر المكتب اللجنة أنه سيقوم عام 2005، وبالتشاور الوثيق مع دائرة إدارة البرامج، بتحديد المجالات الرئيسية لنظام التقييم الذاتي في الصندوق التي تحتاج إلى تحسين ويمكن أن تستفيد من مساندة المكتب. وسيعد المكتب في نهاية المطاف اقتراحاً لتنظر فيه اللجنة بشأن التنفيذ في عام 2006.

12 - **مشروع تنمية أراضي الوادي في المنخفضات الشرقية في إريتريا.** قدم مكتب التقييم عرضاً توضيحياً لعملية التقييم وأبرز النتائج الأساسية المستخلصة من هذه العملية. وأُخطرت اللجنة أنه تم التوقيع على اتفاقية نقطة الإنجاز في أسمرة في أكتوبر/تشرين الأول عام 2004. وأعربت اللجنة عن تقديرها للتقييم وأبدت من جديد اهتمامها بمناقشة عدد مناسب من عمليات تقييم المشروعات في المستقبل.

13 - وشددت اللجنة على أهمية تحديد خارطة طريق واضحة للتدابير مع أطر زمنية لتنفيذ التوصيات المدرجة في اتفاقية نقطة الإنجاز. وفي هذا الصدد أكدت دائرة إدارة البرامج لأعضاء اللجنة أن سلطات المشروع تقوم حالياً بإعداد مثل هذه الخارطة بالتشاور مع الجهات الشريكة الرئيسية، بما في ذلك الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

14 - وجرى لفت انتباه اللجنة إلى ما خلص إليه التقييم بشأن الأثر المحدود للمشروع. ويتسم ذلك بأهمية خاصة بالنظر إلى أن أداء الجهات الشريكة الرئيسية خلال تنفيذ المشروع كان مرضياً بصفة عامة. وحول هذا الموضوع أقرت اللجنة بأوجه القصور الجسيمة في تصميم المشروع، ولكنها لاحظت أن الصندوق والحكومة بذلا جهوداً طيبة في السنوات القليلة الماضية لترشيد أهداف المشروع وتنفيذه في ظل ظروف بالغة القسوة من النزاعات والكوارث الطبيعية.

15 - وأقرت اللجنة بأن تصميم المشروع مفرط في تقنيته وأعربت عن قلقها بشأن استدامة الأنشطة. وفي هذا الصدد أخطرت دائرة إدارة البرامج ومكتب التقييم الأعضاء بأنه تم بذل محاولات جادة ستسفر عن تحقيق فوائد مستدامة لصالح فقراء الريف. ومنذ عام 2000، جرى توجيه اهتمام خاص إلى تدعيم دور رابطة المزارعين ومشاركتها من خلال عنصر نقل إدارة الري بغية تدريب المزارعين على تشغيل وصون شبكات الري وتمكينهم من مناولة كل الأنشطة ذات الصلة. ويجري العمل على تشجيع تنويع الإنتاج والتوجه نحو المحاصيل التجارية عالية القيمة وتعزيز الروابط القائمة بين الإرشاد، والبحوث، والمزارعين. ويولى اهتمام كبير لمسألة إشراك النساء في أنشطة المشروع.

16 - واعتبرت اللجنة أن الافتقار إلى بيانات قاعدية وإلى نظام أولي للرصد والتقييم في المشروع هو من بين عيوبه الكبرى. وفي هذا الشأن شدد مكتب التقييم على ضعف القدرات في هذه المجالات على المستوى القطري، واقترح أن تتضمن الأنشطة المقبلة جهوداً كافية لبناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية بما ييسر القيام بمثل هذه الأنشطة، ولاسيما في البلدان المتأثرة بظروف النزاعات وما بعد النزاعات والمعانية من ضعف قاعدة الموارد البشرية.

17 - وفوق ذلك، لاحظت اللجنة أن المشروع لم يحظ باستعراض لمنتصف المدة، وهو ما كان يمكن أن يوفر فرصة مفيدة في وقت مبكر لتحديد العقبات التي تواجه المشروع ولترشيد أهدافه وأنشطته.

18 - وبالنظر إلى تواضع الأثر الذي تحقق حتى الآن فقد سألت اللجنة عن طبيعة التدابير الوقائية التي أوصى بها التقييم لتظل العمليات في طريقها المرسوم خلال فترة التنفيذ المتبقية. وفي هذا الصدد أشار مكتب التقييم إلى أن على المشروع تقديم تقارير مالية تتسم بالمزيد من الدقة وحسن التوقيت، ولاسيما فيما يتصل بعناصر المشروع الأساسية والفرعية، بحيث تتوافر صورة عامة عن استخدام الأموال المتبقية للجهات المعنية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد طُلب إلى المشروع تحسين الآليات الشاملة للرصد كأمر ذي أولوية بحيث يمكن الاستفادة من البيانات والمعلومات المجموعة كأداة إدارة لتتبع الأداء واتخاذ التدابير التصحيحية على الفور.

19 - **المسائل الأخرى.** أشار رئيس اللجنة مجدداً في ظل هذا البند إلى أن الدورة الأخيرة للجنة خلال هذا العام ستُعقد في 14 ديسمبر/كانون الأول، على نحو ما قرره الأعضاء قبلا. وفي الدورة المذكورة ستناقش اللجنة ثلاثة موضوعات هي: (أ) تقييم البرنامج القطري في بوليفيا؛ (ب) التقييم المواضيعي لجهود تطبيق اللامركزية في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية؛ (ج) تحديد جداول أعمال اللجنة في دوراتها عام 2005.